

الفصل الثاني القروض العامة

القروض العامة عبارة عن مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية، على أن ترد هذه القروض وفوائدها حسب الشروط المتفق عليها.

وتنقسم القروض إلى داخلية وهي التي تصدر داخل البلد، أما الخارجية فإنها يكتب فيها خارج البلد، وقد تكون من مؤسسات دولية. والنوع الأخير يؤثر على سعر الصرف وميزان المدفوعات، وقد يؤدي إلى تدخل الدول الأجنبية في شئونها الاقتصادية.

وقد تكون هذه القروض إجبارية حين لا يترك للناس حرية الاكتتاب، وهي حتى وإن كانت اختيارية تعتبر ضريبة مستقبلية لأنها تسدد بموجب ضرائب على أجيال مقبلة، خصوصاً وأن سعر الفائدة محدد ولا صلة له بإنتاجية أو ربحية القرض من عدمه. ومن أمثلة القروض الإجبارية استيلاء الدولة على فائض التأمينات الاجتماعية أو إجبار الشركات على الاكتتاب في قروض حكومية.

ويلجأ إلى القروض العامة عادة لمبررات مالية، فقد تعجز الموارد العادية للدولة عن كفاية مصارفها. وتخاف أحياناً من مصارحة الناس بالواقع، والتوظيف المباشر في أموال الأغنياء لسد الثغرة، فتضطر إلى استخدام أسلوب ملطف في آثاره المباشرة هو القروض، وإن كان في الحقيقة له نفس الأثر الغير مباشرة للضريبة، وكثيراً ما تلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب في حالة الأزمات والحروب.

وقد تلجأ الدولة إلى القروض بدعوى التأثير في البنية الاقتصادية وتسريع النمو. وفي هذه الحالة يتحمل أعباء القروض من يستفيدون من هذه الاستثمارات.

وتلجأ الدولة أيضاً إلى القروض لأسباب تتصل بالسياسة الاقتصادية. فمثلاً لتكبح التضخم تتمص جزء من السيولة في يد الأفراد عن طريق القروض. ويتوقف نجاح ذلك على المناخ الاقتصادي، فإن كن الاستثمار ناجحاً وميسراً صعب على الدولة الاقتراض، والعكس.

هذه هي بعض المبررات التي تلجأ الدولة بمقتضاها إلى الاقتراض العام. وبالطبع يصاحب هذا الاقتراض العام عائد مادي ممثل في الربا المشروط عند عقد القرض.

والقروض العامة في شكلها الحديث ترجع إلى أواخر القرن ١٨، فهي تعقد باسم الدولة بعد أن كانت قرضاً شخصياً للأمر أو الملك، والدولة لا تقدم ضماناً أو رهناً لما تقتضيه، وإنما الضمان موارد الدولة كلها، وأخيراً أخذت القروض شكل السندات التي تعطى للمكتتبين ويستطيعون التصرف فيها إلى غيرهم.

وأسلوب القروض يناسب الرأسمالية حيث يفهم من التوظيف في أموالهم عند حاجة المجتمع، فلا يستقطع من ثرواتهم، ثم إن عبء القرض بعد ذلك يوزع على الجميع.

والكتاب التقليديون يرون أن اقتراض الدولة يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال المعدة للاستثمار الخاص، ولذلك عارضوه، ونصحوا بوجود تسديد الديون العامة. وبنوا رأيهم على عدة افتراضات أهمها ثبات كمية النقود المعروضة، وعدم إنتاجية الإنفاق الحكومي. فقرر (آدم سميث) أن اقتراض الدولة يترتب عليه نقص رؤوس الأموال المتاحة للأفراد، وأن الدولة بقيامها بالاستثمار لا تكمل الاستثمار الخاص ولكنها تنافسه. وقال (ريكاردو) أن إنفاق الدولة يكون على حساب الاستثمار الخاص المنتج، ولذلك يرى أن على الدولة إذا اضطرت إلى إنفاق غير عادي أن تدبر ما يلزمها من أموال عن طريق الضرائب لا القروض. وقال (ساي) إن الدولة تنفق ما تقتضيه في أغراض استهلاكية، بينما ينفق الأفراد ما يقترضونه في أعمال منتجة.

أما الكتاب المحدثون الذين تأثروا بآراء (كينز) فيختلفون في نظرهم إلى الاقتراض العام عن الكتاب التقليديين اختلافاً تاماً، فغير صحيح عندهم افتراض العمالة كحالة عادية للمجتمع الرأسمالي، وهم يرون أن الاستثمار الفردي في قلب مستمر، تبعاً لما يطرأ من تغير على العلاقة بين سعر الفائدة وبين الكفاية الحدية لرأس المال، ومن ثم كانت ضرورة تدخل الدولة للمحافظة على مستوى الطلب الفعلي، مما يؤدي إلى العمالة الكاملة، ولذا فإن تمويل المشروعات العامة عن طريق الاقتراض منتج يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وهذا فضلاً عن أن الأفراد قد يمولون استثمار أموالهم في نواحي تعدد حمية بالنسبة للمجتمع، وبذا يتعين على الدولة القيام بها.

وبينما كان الكتاب التقليديون يقولون بوجود العمل على تسديد الديون العامة فإن الكتاب المحدثين يرون أن التسديد ليس أمراً ضرورياً، بل منهم من لا يقره^(٣٥).

يقول تقرير البنك الدولي: (لأوجه العجز المالى ملاسباتها بالنسبة للمستقبل وكذلك بالنسبة للحاضر. فالديون الناتجة عن الاقتراض لا بد من خدمتها. والقطاع العام لا بد له أن يولد الموارد اللازمة من خلال حصيلة الاستثمارات العامة، أو من خلال ضرائب إضافية، أو تخفيضات في الإنفاق أو عن طريق خلق النقود. ومع أن في وسع الحكومات الاقتراض إلى مالا نهاية، فعلمها في آخر المطاف أن تدعى بأنها لديها من الموارد ما يكفي لتسديد ولو جزء من الفوائد، وإلا ارتفع مستوى الدين بلا حدود، باعتباره جزء من الناتج المحلى الإجمالى. ومعنى هذا أن ما يسمى بالعجز الأساسى، وهو العجز الموحد للقطاع العام مع استبعاد الفوائد المدفوعة، ينبغى في نهاية المطاف أن يحقق فائضاً لتعويض جزء من أوجه العجز السابقة. والاستثناء الوحيد من هذا المطلب هو فيما لو استخدمت الموارد استخداماً ناجحاً، بحيث يزيد معدل النمو الاقتصادى والإيرادات العامة بصورة دائمة على السعر الحقيقى لفوائد الدين العام.

إن القدرة على مواصلة السياسة المالية ليس شاغلاً مجرداً، إذ يدخلها القطاع الخاص في حسابه، مثلاً عندما يقرر هل يقدم على الاستثمار فإن كان التصور أن أوجه العجز لا يستطيع احتمالها، كان للقطاع الخاص عندئذ أن يتوقع زيادات في الضرائب مستقبلاً أو في خلق النقود. فإن تكهن بوقوع الأمر الأخير، توقع أيضاً حدوث تضخم أدعى إلى الارتفاع، وخفضاً في قيمة العملة، وفي وسع المدخرين أن يتفادوا هذا التهديد، بفرض ضرائب ضمنية أو صريحة، بنقل رؤوس أموالهم إلى الخارج. وهذا يعجل في حد ذاته بانهيار السياسات التى لا قدرة على احتمالها، وكثيراً ما تأتى لحظة الصديق بالنسبة للسياسات المالية، التى لا تتسم بالحذر والروية، مقترنة بأزمة مالية أو في ميزان المدفوعات)^(٣٦)

(٣٥) موجز في المالية العامة - د / محمود رياض عطية - ص ٣١٤ : ٣٢٠ - دار المعارف سنة ١٣٨٩ هـ.

(٣٦) تقرير التسبة في العالم ١٩٨٨ - البنك الدولى ص ٧٧ - ٧٨.

سلبيات الدين العام:

بعد فشل نظرية المالية التعويضية والإنفاق بالعمجز بظهور التضخم الركودى منذ السبعينيات. أخذت وجهة نظر الفكر الكلاسيكى الناقدة للقروض العامة تظهر من جديد.

وتتلخص هذه الانتقادات فيما يلى:

- ١- يؤدى القرض العام إلى تحويل أموال القطاع الخاص التى كانت قوة لتوظيفها فى مشروعات إنتاجية إلى القطاع العام، حيث يتم تبديدها فى نفقات عامة غير منتجة. ويترتب على حرمان القطاع الخاص من رؤوس الأموال تدهور الإنتاج الزراعى والصناعى وارتفاع الأسعار فى الأسواق.
- ٢- إن منافسة الدولة للقطاع الخاص فى الحصول على القروض يرفع من سعر الفائدة، الأمر الذى يؤدى إلى عرقلة النشاط الاقتصادى وسوء توزيع الموارد الاقتصادية ويقف عقبة فى طريق التقدم الاقتصادى.
- ٣- لما كان تمويل النفقات العامة عن طريق القروض أخف عبئاً وأقل تأثيراً من زيادة الضرائب الجارية، فإن السماح للدولة بالاقتراض يشجع على قيام الحكومات العابثة التى لا تقدر المسؤولية.
- ٤- تؤدى القروض العامة إلى زيادة العبء الضريبى لازدياد الجزء الثابت من إيرادات الميزانية، والذى يجب أن يخصص لتسديد نفقات خدمة الدين. ولذلك يعتبر القرض العام فى حقيقته ضريبة مؤجلة يقع عبؤها على الأجيال القادمة.
- ٥- إن تمويل المشروعات العامة عن طريق الاقتراض الحكومى يضاعف من تكاليفها، حيث تدفع قيمتها مرتين: مرة فى صورة فوائد للقرض، ومرة ثانية عند تسديد القرض.
- ٦- قد يؤدى الاقتراض العام إلى التضخم عن طريقين: الأول أن يؤدى تدهور الإنتاج القومى كما ذكرنا فى (١) وزيادة النفقات العامة غير المنتجة إلى ارتفاع مستوى الأسعار. والثانى أن تلجأ الحكومة إلى تسديد التزاماتها عن طريق الإصدار النقدى.. وبالتالي إلى ارتفاع مستوى الأسعار.

٧- قد يؤدي الاقتراض العام إلى سوء توزيع الدخل القومي عن طريقين :
الأول : أن التضخم في حد ذاته يساعد على سوء توزيع الدخل القومي ، والثاني
أن حملة السندات الحكومية - في رأي الكلاسيك - لا بد أن يكونوا من
الطبقات الغنية ، في حين أن نفقات خدمة القرض وسداده عادة ما تمول عن
طريق فرض الضرائب غير المباشرة التي تتحمل الطبقات الفقيرة عبأها الأكبر ،
فيزيد ذلك من سوء توزيع الدخل القومي (٣٧)

ولسهولة الاقتراض وعدم ظهور العبء في الميزانية ، حيث يسهل استبدال
القروض عند استحقاقها بدين جديد ، فإن الدين يتزايد وحسابات الجدوى
والتكاليف يقل شأنها .

وفي بعض البلاد كألمانيا عام ١٩٢٣ وصلت قيمة النقود إلى الصفر . وفي بلاد
أخرى انهارت قيمة النقود انهياراً كبيراً ، بحيث وصلت قيمة سندات قرض صدر عام
١٩١٤ في فرنسا إلى ١/٣٠٠ من قيمته الأجنبية (٣٨)

وهكذا نجد أن مال المقرض يتآكل في الأجل الطويل . وقد يدفع عبء القرض
السلطات إلى خفض قيمة النقود رسمياً للتخفيف من عبء القرض . وهذا التصرف
يعتبر من وجهة النظر الإسلامية أكل مال بالباطل .

وإذا كان المكتتب في القرض شخصاً أجنبياً فإن دفع قيمة القرض إليه يعتبر عبأً
على الأجيال التالية ، حيث يحول جزء من دخلهم لسداد القرض . وهو أيضاً من
وجهة النظر الإسلامية - إن لم تحصل الأجيال اللاحقة على منافع من استثمارات
سابقة - من قبيل أكل المال بالباطل .

والاقتراض الحكومي إن لم يكن في مشروعات ذات عائد مجز يجعل الدولة
بأعباء خدمة الدين أقساط وقروض ، وعلى الأجيال اللاحقة أن تسدد ذلك من
مدخراتها . وهذا العبء يصبح هماً ثقيلاً إن كانت الإمكانيات لا تطيق خدمة الدين
بينما كان من السهل إنفاقه قبلاً . وقد يكون إنفاق القرض على حروب غير ضرورية أو ترف

(٣٧) مبادئ المالية العامة د/ حامد دراز ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

Public Finance, Revenue and Expenditures in a Democratic Society. Op. cit.
pp. 350, 351.

(٣٨) ب.م. جوديه المالية العامة ج ٢ ص ٨ - المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي د/ باهر عتد - ١٧٣ .

أثاني، وهذا يترتب عليه إما زيادة عبء الضرائب المباشرة أو ارتفاع الأسعار، إن كانت غير مباشرة أو هما معاً.

والقروض العامة تؤدي إلى سد عجز الموازنة، الذي ربما يكون نتيجة أخطاء يهمل محاسبة المسؤولين عنها، ويحجب الثواب والعقاب، ويدخل الأمة في مخالب التسيب والاستهتار.

ويرى بعض الكتاب أن القروض العامة تغرى الحكومات بالإسراف والتبذير، لأنها وسيلة سهلة للحصول على مبالغ ضخمة، ويضيفون إلى ذلك أن تكرار إصدار الدولة للقروض العامة يؤثر تأثيراً سيئاً على التقدم الاقتصادي للدولة، وأنه يفتح أمام الأفراد مجالاً لاستثمار رؤوس أموالهم بطريقة سهلة بعيدة عن المخاطرة، مما يجعلهم يجمعون عن استثمارها في المشروعات الصناعية والتجارية التي تستدعي تحمل المخاطر، والتي يعزى إليها الكثير مما وصل إليه العالم من التقدم الاقتصادي^(٣٩)

وهناك مخاطر للاقتراض الداخلى على أصحاب الأموال نتيجة أمرين:

١- تأكل الدين أو جحوده، ويتوقف هذا على معامل التضخم ومقدار العائد ومدة القرض. فإذا كان معامل التضخم أكبر من العائد وطالت مدة القرض تحمل العبء في النهاية أصحاب الأموال. وهذا يعد حقيقة من قبيل أكل المال بالباطل.

٢- تحميل العبء للأجيال: ويتوقف هذا على نوعية استخدام القرض، فإن كان إنفاقه على أغراض استهلاكية تحمل الجيل المقبل العبء كله لحساب الجيل الحاضر، كما يحدث حين يشتري بالقروض قمحاً ودقيقاً مثلاً. والعكس قد يكون صحيحاً كما حدث في البلاد الاشتراكية التي حرم الجيل الحاضر حرماناً استهلاكياً مريعاً في سبيل تنمية عسكرية واستثمارية مقصود بها الجيل المقبل، ولكن القهر خرب هذا وتحمل الجيلان مالا يطيقان. ولا مانع أن يتحمل الجيل المقبل ما يخصه من عائد استثمار طويل الأجل يستفيد منه ويصبح من الظلم تحميل الجيل الحاضر له كله عن طريق الضرائب، ولا يقتصر الأمر على عدالة توزيع العبء على الأجيال، بل يمتد إلى توزيع العبء بين السكان الذين يتغير توزيعهم نتيجة الهجرة إلى الخارج أو الداخل.

(٣٩) موجز في المالية العامة - د / عمود رياض عطية ص ٣١٩.

والمناقشة السابقة تنطبق على توزيع تكلفة الاستثمار العام أفقياً بين فئات المجتمع ورأسياً بين أحياله. والافتراض الحكومي ينافس بلا شك القطاع الخاص بالنسبة للدين العام الداخلى (٤٠).

ولأن الأمر يتصل بحقوق العباد كانت للدراسة الجادة أهمية لعدم الوقوع في حرمة أكل المال بالباطل.

والدين الداخلى عادة ينظر إليه سواء كان تحويل من أصحاب القروض للدولة، أو من الجيل الحاضر للجيل المقبل أو العكس، على أن ذلك في داخل النظام ولا يعرضه للإفلاس. ولكن الحال يختلف تماماً بالنسبة للدين الخارجية.

إزاحة الحكومة للقطاع الخاص:

الإزاحة Crowding out عبارة عن مفهوم استخدمه مجموعة من الاقتصاديين لتوضيح الأثر العكسي للعجز الحكومي عن الاستثمار الخاص، حيث يعتقدون في أنه بالإضافة إلى أن نمو العجز الحكومي مالياً يزيد من حجم الحكومة بالمقارنة بحجم القطاع الخاص، يؤدي نمو هذا العجز أيضاً إلى إزاحة القطاع الخاص من سوق رأس المال، بسبب قيام الحكومة بسحب الأموال التي كان من الممكن أن يقترضها القطاع الخاص من السوق لتمويل استثماراته الخاصة، لو لم يكن العجز الحكومي قد ازداد، ويتعرف منتقدو السياسة المالية التعويضية على تحقق الإزاحة بالاعتقاد في أنه لو فشلت الزيادة في الإنفاق العام الممولة سواء بالصرائب أو بصكوك تغطي الدين في حفز إجمالي النشاط الاقتصادي، فإن معنى ذلك أن القطاع الخاص قد أزيح بفعل الحكومة (٤١).

وقد ارتفعت الفائدة على شهادات الاستثمار في آخر تعديل إلى ١٦٪ (لمدة سبعة سنوات أو أكثر). فإذا أضفنا إليها الإعفاء من ضريبة القيم المنقولة وهو ٣٢٪ فإن سعر الفائدة الحقيقي سيزيد عن ٢٠٪. $(١٦\% \times ١٣٢\% = ٢٠,١٢\%)$.

(40) Musgrave, Public Finance, Theory and Practice, Op. Cit. pp. 690, 692.

(٤١) توزيع الائتمان المصرفى بين الحكومة والقطاع الخاص - د / محمود أبو العيون ص ٩ - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والنشرى نوفمبر ١٩٨٨.

وهنا يحدث التحول من الاستثمار الخاص إلى تمويل الخزانة بشراء شهادات استثمار لأنها أجزى من الاستثمار وليست عرضة للمخاطر. وهذا يؤدي إلى إزاحة القطاع الخاص وزيادة عبء الدين المحلي.

وأرباح الأسهم تدور حول ١٠ - ١١٪ من قيمة السهم السوقية.

ونظراً لضعف السيولة في الشركات والخسائر نتيجة الركود، فإن رفع سعر الفائدة ستكون وبالأعلى الاستثمار. حيث شركاته وصل معدل التوزيع من ١٢-١٥٪ من قيمة السهم الأسمية، ووصل سعر التعامل إلى أقل من قيمتها الأسمية.

ونتساءل من أين تسد الدولة هذا الربا المرتفع؟ خصوصاً كما رأينا أن القطاع العام يحقق خسائر في الموازنة مستديمة العجز، فليس إلا أن يتحمل دافع الضرائب هذه الأعباء.

وبين الجدول (١) إزاحة القطاع الخاص بفعل القطاع العام حيث زاد القطاع العام وقل القطاع الخاص عن المستهدف.

والجدول (٢) يبين أن تمويل القطاع العام من الدين العام غالباً.

جدول (١)

جدول يبين حقيقة الإزاحة في الاستخدامات الاستثمارية المستهدفة والمنفذة خلال الثلاث سنوات من الخطة الخمسية الثانية (٤٢) بالمليار جنيه

البيان	المستهدف	المنفذ	الأهمية النسبية	
			مستهدف	منفذ
القطاع العام	٢٣٢٧٠,٠	٣٦٥٥٠,٨	٦٦,٧	٧٤,١
القطاع الخاص	١١٦٠٠,٠	١٢٧٥٨,٥	٣٣,٣	٢٥,٩
تعديل	٣٤٨٧٠,٠			
	٤٨٧٠٠,٠		٪١٠٠	٪١٠٠
				٪١٠١,٢

(٤٢) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩١/٩٠ (وزارة التخطيط) ص ١٢٢ مايو ١٩٩٠.

جدول (٢)
مصادر التمويل للقطاع العام خلال السنوات الثلاث (٤٣)

الأهمية النسبية		التمويل		مصادر التمويل
منفذ	مستهدف	منفذ	مستهدف	
٢٩,٨	٥٠,٧	١٠,٩	١١,٧	بنك الاستثمار القومي من هيئة التأمينات والمعاشات وشهادات الاستثمار وصندوق
٢٨,١	١٥,٦	١٠,٣	٣,٦	التمويل الذاتي
٤,٦	٨,٢	١,٧	١,٩	المنح المحلية والخارجية
٣٠,١	٢٢,٥	١١,	٥,٢	القروض والتسهيلات خارجية
٧,٤	٣,	٢,٧	,٧	محلية
١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣٦,٦	٢٣,١	

الدين المصرى العام :

لقد خضعت مصر لصندوق الدين عام ١٨٧٦ نتيجة القروض الخارجية، ولم تأخذ العبرة من ذلك ولدغنا مرة أخرى، ففى عام ١٩٧٦ بدأ صندوق النقد الدولى يفرض تدخلاته على الاقتصاد المصرى تحت وطأة القروض الخارجية .

وكان الترويج لهذه القروض فى كتنا الحالتين بشعارات التحديث والتصنيع والاكتفاء الذاتى، وانتهت بتدهور الناتج القومى وارتفاع الاستهلاك .

وقد أعلن إسماعيل إفلاس مصر عام ١٨٧٦، وذهبنا إلى نادى باريس بعد العجز عن السداد عام ١٩٨٦ .

(٤٣) نفس المصدر ص ١٣٤ .

ولم يكن لمصر دين عام قبل سنة ١٨٦٢ حيث عقد سعيد باشا، والى مصر في ذلك الوقت، مع أحد البنوك الإنجليزية أول قرض.

ولما تولى إسماعيل باشا حكم مصر أسرف في الاقتراض من الممالين الأجانب حتى بلغ الدين العام في أواخر أيامه ٩١ مليوناً من الجنيهات الإنجليزية.

وقد قدر ما أنفق من القروض على الإنشاءات العامة والخاصة بحوالى ٣٠ مليوناً من الجنيهات، وما أنفق منها على قناة السويس بحوالى ١٦ مليوناً من الجنيهات، وقدرت الخسائر الناتجة عن عمليات التعاقد بمبلغ ٢٢ مليوناً، وهناك ما يبلغ نحو ٢٠ مليوناً لا يعرف الأغراض التى أنفقت فيها.

وكان إسماعيل يقترض أيضاً لشئونه الخاصة ولإصلاح الدوائر الخديوية، وعرفت الديون المقترضة لهذا الغرض بديون الدائرة السنية.

ولم يكتف إسماعيل بالقروض، فباع نصيب مصر من الأسهم التأسيسية لشركة قناة السويس وعددها ١٧٦,٠٠٠ سهم إلى الحكومة الإنجليزية في ٢٦ نوفمبر عام ١٨٧٥ بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات.

ولقد ألفت أول وزارة برئاسة نوبار باشا في عام ١٨٧٨ وعين بها ناظرين، أحدهما إنجليزي للمالية والآخر فرنسي للأشغال.. ثم صدر قانون التصفية في ١٧ يوليو عام ١٨٨٠ قسمت بمقتضاها إيرادات الدولة بين الإنفاق العام وبين تسديد فوائد الديون وأقساطها^(٤٤).

والآن أى بعد ما يزيد عن مائة عام دخلت مصر مرة أخرى في دائرة الديون الخبيثة.

الدين العام الخلى المصرى

وقد بلغت ديون مصر الداخلية عام ١٩٨٨ إلى ٥٠ بليون جنيه كما هو واضح في تقرير البنك المركزى التالى (الإدارة العامة للقروض):

٤٤ المالية العامة : د. محمود رياض عطية ص ٣٧٤ - ٣٧٨.

الدين العام المحلى

(القيمة بالمليون جنيه)

التغير خلال ١٩٨٦ / ٨٥	١٩٨٦		١٩٨٥		١٩٨٤		في آخر يونيه من عام	مرجع	التغير خلال ١٩٨٥ / ٨٤
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%			
٣١٢٥٤	٤٢.٩	١٥٧٢٩٣	٣٩.١	١٢٦.٣٩	٤.٣	١١١٨٢٢	اولاد الأوراق المالية صكوك وسندات على الخزنة العامة	١	١٤٢١٧
(٨٦)	٨٣	٣.٦٢٦	٩.٥	٣.٧١٢	١١.١	٣.٧١٢	صكوك على الخزنة العامة بقيمة العجز الاكثوري في سندات التأمينات الاجتماعية	٢	٠.٠
—	—	—	—	—	٠.٠	١.٠	سندات الجهاد (بالعملة المحلية)	٣	(١.٠)
٣٤١	١.٦	٥٩٧١	١.٧	٥٦٣.٠	١.٩	٥٢.٧	سندات الطاقة البديلة	٤	٣٢٣
٣٤	٠.١	٣٢٨	٠.١	٢٩٤	٠.١	٢١١	سندات الإسكان	٥	٣٣
٣٦٨.٠	٧.٠	٢٥٦٩٩	٦.٨	٢٢.١٩١	٦.٨	١٨٨٢٤	شهادات الاستثمار	٦	٣١٩٥
٣٥٢٢٣	٥٩.٩	٢١٩٩١٧	٥٧.٢	١٨٤٦٩٤	٦.٠٢	١٦٧.٢٦	مجموع (من ١ حتى ٦)	٧	١٧٦٦٨
١٨٧٦٦	٢٩.١	١٤٣٣٧٤	٣٨.٦	١٢٤٦.٨	٤.٠٤	١١١٨٧٥	(منها) لدى البنك المركزي المصري	٨	١٢٧٣٣
٩١٣.٥	١٣.٧	٥.١٩.٠	١٢.٧	٤١.٥.٥	١٢.٣	٣.١.٠	ثانياً: قروض وتسهيلات من:	٩	٧.٤.٥
١٣١٧٨	١٨.٥	٦٧٦١٧	١٦.٩	٤٤٣.٩	١٦.٠	٤٤٣.٩	هيئة التأمين والمعاشات	١٠	١٠.٩.٠
٧٧.٩	١.٠	٥١٧.٨	١.٤	٤٣٩.٩	١.٤	٣٧٨.٠	هيئة التأمينات الاجتماعية	١١	٦١.٩
(١٤٢.٥)	٢.٥	٢٣٩.٦	١١.٨	٣٨٢.٧	١.٠	٤.٦	صندوق توفير البريد	١٢	١.١٦.٩
٨٨٤.٥	٤.٠	١٤٦٩.٤	٤٢.٨	١٣٨١.٠	٣٩.٨	١١.١٨.٥	الجهاز المصرفي المصري (صافي)***	١٣	٢٧٩.٥
٤٥.٦.٤	١.٠.٠	٣٦٦٨.٥	١.٠.٠	٣٢٢٧٩.٤	١.٠.٠	٢٧٢٢١.١	مجموع (من ٩ حتى ١٢)	١٤	٥٨٣.٥
							المجموع الكلي (٧ + ١٣)		

(١١) البنك المركزي المصري إدارة القروض

(*) قطاع اتقويل بورارة المالية

(**) الجهاز المصرفي يشمل اسبك المركزي واسبك التجارية واسبك الاستنار و الأعمان واسبك المنحصصة ، ويمثل اصناف حمة أرصدة القروض والتسهيلات

معدروحا منها ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي

(القيمة بالليون جنيه)

التغير خلال ١٩٨٨ / ٨٧	١٩٨٨		١٩٨٧		الرصد في آخر يونيه من عام	م مرجع	التغير خلال ١٩٨٧ / ٨٦
	قيمة	%	قيمة	%			
٤,٤٤٢,٤	٤٥٨	٢٢,٨٧٨	٤٢٦	١٨,٤٣٦	١٨,٤٣٦	١	٢٧,٦٨
--	٦٠	٣,٠٢٨	٧٠	٣,٠٢٨	٣,٠٢٨	٢	(٣٣٧)
--	--	--	--	--	--	٣	--
٤٢	٠.١	٤١٧	٠.١	٣٧٥	٣٧٥	٤	٤٧
٤١٤٧	٧.٠	٣,٤٩٩	٧.١	٣,٠٨٤	٣,٠٨٤	٥	٥١٤٤
٤٨٦١٣	٥٨٩	٢٩,٤٤٨	٥٦٨	٢٤,٥٨٦	٢٤,٥٨٦	٦	٣,١٩٢
٢٢٢٣٧	٢٨,٨	١,٩٤٠	٣٩,٤	١٧,٦٦٥	١٧,٦٦٥	٧	٢,٧٢٩
١,١٩١٨	١٤,٤	٧٢,٤٨	١٣,٩	٦,١٣	٦,١٣	٨	٩٩٤
١,٤٩٨	١٩,٤	٩,٦٧٦	١٨,٩	٨,١٧٨	٨,١٧٨	٩	١,٤١٦
٧١٢	١,٣	٦٦٩	١,٤	٥٩٨	٥٩٨	١٠	٨,٠٤
(٩٢٢٢)	٢,٩	١,٤٤٣	٥,٥	٢,٣٦٦	٢,٣٦٦	١١	(٢٩٦)
١,٨٣٨	٢٨,٠	١٨,٩٩٤	٣٩,٧	١٧,١٥٥	١٧,١٥٥	١٢	٢,٤٦١
٣٨٦	١,٣	٦٧٢	١,٥	٦٣٣	٦٣٣	١٣	٣٦٤
(٤.٠)	١,٣	٥٦٨	١,٣	٥٥٦	٥٥٦	١٤	(٤.٠)
--	٠.٧	٣٣٦	٠.٧	٣٣٦	٣٣٦	١٥	٤.٠٢
١٤	٣,١	١,٥٢٥	٣,٥	١,٥٢٦	١,٥٢٦	١٦	٣,٦٥
٦,٦٩٨	١٠.٠	٤٩,٩٦٧	١٠.٠	٤٣,٧٦٨	٤٣,٧٦٨	١٧	٥,٦٩.٠

(*) قطاع التمويل بوزارة المالية .

(**) الجهاز المصرفي يشمل البنك المركزي والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة ، ويمثل الصافي جملة أرصدة القروض والتسهيلات

مطروحاً منها ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي .

القروض الخارجية :

هى تلك القروض التى تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين بالخارج .

وكذلك القروض التى تحصل عليها لدولة من الهيئات الدولية من البنك الدولى للإنشاء والتعمير IBRD وصندوق النقد الدولى IMF والهيئة الدولية للتنمية IDA^(٤٦) .

وفى الماضى كانت تلجأ الدول الرأسمالية إلى عملية الاستغلال السئ لخيرات الدول الأخرى بصورة مباشرة، سواء فى مستعمراتها فى البداية ثم شركاتها الاحتكارية بعد ذلك، إلا أنه بفقد مستعمراتها بدأ دور الشركات المتعددة الجنسية بالاحتكار، وعن طريق استغلال القوة الاقتصادية فى التجارة الدولية، ثم اتجهت إلى استراتيجية المديونية بعد إفقار هذه الدول كوسيلة سهلة وغير مباشرة تضمن تبتيح هذه الدول دون ضغط عن طريق أسلوب الديون وأعبائها، وبمخلها صندوق النقد الدولى .

وتقدر ديون العالم العربى حوالى ٢٠٠ مليار دولار مدنى و ٦٠ مليار عسكرى تقدر بـ ٥٠٪ من الناتج الإجمالى العربى .

و ١٤٧٪ من مجمل الصادرات والسلع والخدمات .

وخدمة الديون ٢٠٪ من مجمل صادرات السلع والخدمات بالمقارنة بتركيا ٣٨٪ والبرازيل ٤٠٪ هذا رغم أن موجودت العالم العربى فى الخارج حوالى ٦٧٠ مليار دولار^(٤٧) .

(٤٦) مبادئ الاقتصاد العام د. حامد دراز ص ٢٤٧ .

(٤٧) العرب وديونهم - على نجم - الأهرام ١٢/١/١٩٨٩ ص ٧ .

جدول الدين الخارجية وخدماتها في العالم الثالث
منسوباً إلى الناتج القومي والصادرات بالبيون (٤٨)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٥	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٧٩	
١١٥٠,	١٠٨٠,	٩٩٢,	٧١٧,١	٧٢٤,٨	٦٤٦,٥	٤٧٢	حجم الدين
١٦٠,٧	١٦٨,٦	١٤٧,٨	١٣٣,٢	١٣٠,١	٩٤,٦	٩٠,٨	اندين الخارجى كنسبة من الصادرات
٣٩,٧	٤١,٣	٣٧,٥	٣٤,٢	٣٢,	٢٧,٦	٢٤,٧	الدين الخارجى كنسبة من الناتج القومى الإجمالى
٢٠,	٢٠,٧	٢٠,٥	١٨,٩	١٩,٥	١٦,٢	١٤,١	خدمة الدين كنسبة من الصادرات
١٥٢,٤	١٤٥,٦	١٤٠,٣	١٣٧,٦	١٢٨,١	١٣٧,٥	٨٢,٦	قيمة مدفوعات خدمة الدين بالبيون دولار

والإقراض الخارجى حبل تلفه الدول الغنية كما ترى في الإحصائية حول عنق الدول الفقيرة، فهي لا تصدر لها هذه القروض إلا سلعاً استهلاكية وتمنعها من التنمية الاستثمارية، وتولد نزيفاً دموياً في بنائها المالى عن طريق الأقساط والفوائد، كما ترى من نسبته إلى صادرات الدولة.

الدين العام الخارجى المصرى

إن الدارس لتطور الدين الخارجية المصرية يجد أن مصر قد اعتمدت في عملية التنمية الداخلية وسد عجز ميزان المدفوعات على الدين الخارجية. وهذا أدى إلى ضمور الموارد المحلية الادخارية - وذلك في خلال فترة السبعينيات والثمانينات الميلادية - وشجع على هذا الاتجاه وفرة السيولة الدولية من الدول النفطية نتيجة ارتفاع سعر البترول.

(48) IMF, World Economic outlook. April 1987 pp 180, 188

ديون مصر وديون العالم د / محمد محروس اسماعيل ص ٥٣:٥٥.

كتاب الأهرام الاقتصادى نوفمبر سنة ١٩٨٩.

وتوضح بيانات الجدول التالى تطور حجم المديونية الدولية بالنسبة لمصر خلال هذه الفترة وفق بيانات البنك الدولى .

تطور حجم الديون الخارجية المستحقة على مصر وأعباء خدمة هذا الدين^(٤٩)

ملون دولار

السنة	إجمالى الدين الخارجى	أقساط الدين ٢	فوائد الدين ٣	إجمالى خدمة الدين ٣ + ٢
١٩٧٤	٣٦٣٠	٣٧٧	١٥٠	٥٢٧
٧٥	٧٨١٦	٤٨٠	٢٨٠	٧٦٠
٧٦	٩١٧٤	٥٦٧	٣٧٦	٩٤٣
٧٧	١٠٩٤٤	٧٦٧	٥٠٥	١٢٧٢
٧٨	١٣٤٠٣	٨٢٦	٦٧٢	١٤٩٨
٧٩	١٥٢٨٧	٨١٢	٨٤٧	١٦٥٩
٨٠	١٧٠٣٩	١١٠٥	١٢٩٠	٢٣٩٥
٨١	١٨٦٤٣	١٣٨٨	١٦٣١	٣٠٢٩
٨٢	٢٠٢٤٠	١٤٨٧	١٣٧٦	٢٨٦٣
٨٣	٢٢٤٥٣	١٩٥٥	١٣٠٣	٣٢٥٨
٨٤	٢٤٣٧٧	٢٤٨٥	١٣٨٤	٣٨٥٩
٨٥/٨٤	٣٢٥٢٢	٢٧٠٠	١٤٠٠	٤١٠٠
٨٦/٨٥	٣٨٦٠٠	٢٨٠٠	٢٨٠٠	٥٦٠٠

وللبنك المركزى المصرى بيان آخر

(٤٩) النشرة الاقتصادية بنك مصر - العدد الاول عام ١٩٨٧ .

وهو نفس البيانات المنشورة فى بيانات الديون فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

الدين العام الخارجي (*)

(القيمة بالليون جنيه)

التغير خلال ١٩٨٦ / ٨٥	١٩٨٦		١٩٨٥		١٩٨٤		فني آخري يونيه من عام	مرجع	التغير خلال ١٩٨٥ / ٨٤
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%			
١٤٠٧٠٤	٥٦٢	١١٩٢٨١	٦٢٣	١٠٥٢٠٧	٦٠٨	٩٨٨٧٠	أولاً الالتزامات بالعملات الحرة	١	٦٣٣٧
٤٤٦٦٦	٣٨	٧٩٨٧	٢١	٣٥٢١	٢٣	٣٦٥٤	القروض العامة	٢	(١٣٣)
٣٩٠	٢٨	٥٩٦١	٣٠	٥٥٧٩	٣٠	٤٩٤٨	القروض المباشرة	٣	٦٣١
(٣١)	١	٢٣٨١	١٤	٢٤١٢	١٧	٢٧٥٦	سندات التمنية	٤	(٣٤٤)
٢٣٢٣	١٠٥	٢٢٣١٠	١١٨	١٩٩٨٧	١١٢	١٨١٦٦	صندوق النقد الدولي	٥	١٨٢١
(١٠)	٠٢	٣٣٥	٠٢	٣٤٥	٠٣	٤٨٣	الودائع	٦	(١٣٨)
١٠٩٤٣٠	١٩٢	٤٠٨٧٦	١٢٧	٢١٤٤٦	١١٥	١٨٦٠٢	انقاقات إعادة الجنبولة	٧	٢٨٤٤
٢٧٤٥	٥٧	١٢٠٤٩	٥٥	٩٣٠٤	٧٨	١٢٧٣٠	تسهيلات الموردين	٨	(٣٤٢٦)
٧١	٠٠	٧١	٠٠	٠٠	٠٤	٥٧٣	التسهيلات المصرفية	٩	(٥٧٣)
٤٣٤٥٨	٩٩٥	٢١١٢٥٩	٩٩٣	١٦٧٨٠١	٩٩١	١٦٠٧٨٢	تسهيلات الأقطان	١٠	٧٠١٩
							مجموع (من ١ حتى ٩)		
(١٣٤)	٠٠	١٠٣٠	٠٧	١١٦٤	٠٩	١٤٢٠	ثانياً الالتزامات بالعملات الحساية	١١	(٢٥٦٦)
							القروض العامة (انقاقات		
١٧	٠٥	٢٨	٠٠	١١	٠٠	٢٤	وتأمين اقتصادي)	١٢	(١٣٣)
(١١٧)	٠٥	١٠٥٨	٠٧	١١٧٥	٠٩	١٤٤٤	تسهيلات موردين		
٤٢٣٤١	١٠٠٠	٢١٢٣١٧	١٠٠٠	١٦٨٩٧٦	١٠٠٠	١٦٠٢٢٢٦	مجموع (١٢+١١)	١٣	(٢٦٩١)
٦١٥٣٣		٣٠٢٧٨١		٢٤١٢٤٨		٢٣١٧٤٨	المجموع الكلي (١٣+١٠)	١٤	٦٧٥٠
							المجموع بالدولار الأمريكي	١٥	٩٥٠٠

(*) الإدارة العامة للقروض والالتزامات الخارجية بالبنك المركزي ويقوم على أساس ٧٠ قرشاً للدولار الأمريكي في معظمه ، ويمثل الاستخدامات من القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الأجل عدا بندي ٨ و ٩ . ولا يشمل الدينون العسكرية ولا الأرصدة غير المستخدمة من القروض ولا أرصدة القروض المقدمة للقطاع الخاص .

الدين العام الخارجي

(القيمة بالمليون جنيه)

التغير خلال ١٩٨٨ / ٨٧	١٩٨٨		١٩٨٧		الرصدة في آخريونيه من عام مرجع	التغير خلال ١٩٨٧ / ٨٦
	قيمة	%	قيمة	%		
					أولاً: الالتزامات بالعملات الحرة:	
٧٦٣,٦	٤٧,٩	١٣,٦٧٣,٨	٥٧,٠	١٢,٩١٠,٢	١ القروض العامة (ج) ١	٩٤٨,٦
١,١٢٣,٢	٩,٤	٢,٦٨٣,٥	٧,٠	١,٥٦,٣	٢ القروض المباشرة ٢	٧٦١,٦
(٢٧,٤)	٠,٧	١٩٢,٣	١,٠	٢١٩,٧	٣ صندوق النقد الدولي ٣	(١٨,٤)
١٢٣,٨	٨,٢	٢,٢٤٧,٤	٩,٨	٢,٢٢٣,٦	٤ ودائع الدول العربية والمصرف العربي الدولي والبنوك لادن والبنك العربي الأفريقي الدولي ٤	٢٨٨,٥
٣,٩٧٨,٢	٣١,٢	٨,٨٧٩,٧	٢١,٦	٤,٩٠١,٥	٥ تسهيلات الموردين ٥	٨١٣,٩
(٧٦,٧)	٢,٢	٦١٦,٤	٣,١	٦٩٣,١	٦ التسهيلات المصرفية ٦	(٥١١,٨)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧ تسهيلات الأقطان ٧	(٧,١)
٥,٨٨٤,٧	٩٩,٦	٢,٨٣٩٣,١	٩٩,٥	٢٢,٥٠٨,٤	٨ مجموع (من ١ إلى ٧) ٨	٢,٢٧٥,٣
					ثانياً: الالتزامات بالعملات الحسابية:	
(١١,٣)	٠,٤	١,٢,٩	٠,٥	١١٤,٢	٩ القروض العامة (اتفاقات تعاون اقتصادي) ٩	١١,٣
(٠,٩)	٠,٠	٠,٥	٠,٠	١,٤	١ تسهيلات موردين ١	(١,٤)
(١٢,٢)	٠,٤	١,٣,٤	٠,٥	١١٥,٦	١١ مجموع (٩ + ١) ١١	٩,٨
٥,٨٧٢,٥	١,٠	٢,٨٤٩٦,٥	١,٠	٢٢,٦٢٤,٤	١٢ مجموع الدين المدي الخارجي (١١+٨) ١٢	٢,٢٨٥,١
٥٥٨,٦	--	٣١,١,٧,٩	--	٣,٠٥٤٩,٣	١٣ المجموع بالدولار الأمريكي ١٣	١,٥٤٦,٩

(*) انصهر لإدارة نعمة نفروض والالتزامات الخارجية بالبنك المركزي ، وتمثل الاستخدامات من القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الأجل عدا بدى ٦ و ٧ .
 (**) تنصص صابع بعد جدول

وتعد أوروبا الغربية واليابان وكندا أكبر الدولة الدائنة، تلها الولايات المتحدة الأمريكية، تلها الدول العربية والإسلامية ثم الصناديق العربية، ثم الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة التنمية الدولية) ثم دول الكتلة الشرقية^(٥٠).

ولعد ذكرت السفارة الأمريكية في تقرير لها في مارس عام ١٩٨٩ أن الديون العسكرية تبلغ ٥,٧٤ بليون دولار، وتتراوح فوائدها بين ١٢,٥ - ١٤٪.

وفي تقرير للسفارة الأمريكية صدر مؤخراً أن إجمالي الديون المستحقة للحكومة الأمريكية بلغ ١١,٧٣١ مليار دولار في ١٩٨٨/٦/٣٠، يضاف إليها ديون قدرها ٩٥٢ مليون دولار عن سنة ١٩٨٩ منها ٥٧٤ مليون أعباء ديون عسكرية سابقة ويضاف إليها أيضاً ٩٤٨ مليون دولار ١٩٩٠ منها ٦٠٤ مليون أعباء ديون عسكرية سابقة - ويسمح بالتأخير لمدة ١٢ شهر مع زيادة الفائدة (٤٪) وفق التقديرات الأمريكية - علماً بأن سعر الفائدة السائدة في السوق ٧٪ وقد عرضت الولايات المتحدة تخفيض سعر الدين من ١٤٪ إلى ٧,٥٪ على أن يضاف الفرق إلى الدين ودفع فوائد مركبة، وبهذا ترتفع فوائد الدين إلى ٢٣ بليون دولار عام ٢٠١٤^(٥١).

ويقدر البعض الديون لعسكرية بـ ٩ بليون دولار^(٥٢).

ومن الخدير بالذكر فإن مصر اعتمدت بصورة كبيرة على الديون من المصادر الرسمية وقد بلغت أكثر من ٨٠٪ من جملة القروض الخارجية في معظم السنوات. وأن القروض الميسرة حتى عام ١٩٨٣ كانت حوالي ٧٠٪ مما جعلها تتماشى إلى حد ما مع التكاليف الباهظة للدين التجاري^(٥٣).

(٥٠) الإدارة لعام للقروض والالتزامات بالبنك المركزي.

(٥١) ديون مصر وديون العالم - د / محمد محروس إسماعيل ص ٣٥ كتاب الأهرام الاقتصادي نوفمبر سنة ١٩٨٩. الأهرام ١٢/٥/١٩٩٠.

(٥٢) قصة ديون مصر الخارجية من عهد محمد علي إلى اليوم - د / جلال أمين - دار على مختار للدراسات ونشر سنة ١٩٨٧.

(٥٣) (ديون مصر وديون العالم) د / محمد محروس إسماعيل ص ١٤.

ويبين توزيع القروض الخارجية على القطاعات الاقتصادية حتى ١٩٨٣/٦/٣٠، أنه قد خصصت لقطاع التوزيع والخدمات نصيب من القروض الخارجية من ١٩,٩٧٪ في الفترة من (١٩٦٦-٥٦) إلى ٣٢,٩٪ في الفترة (١٩٧٣-٦٧) إلى ٦٣,٧٪ من جملة القروض في الفترة من ٧٤-١٩٨٣.

ويبين توزيع القروض الخارجية على القطاعات الاقتصادية حتى ١٩٨٣/٦/٣٠، أنه قد خصصت لمشروعات البنية الأساسية ما يوازي ٥٧,٧٪ من جملة القروض، أما مشروعات الصناعة فلم يتجاوز نصيبها ١٥,٧٪، وقطاع الزراعة ٥,٧٪ من جملة القروض.

وبذلك عمقت القروض الخارجية اختلال البناء الاقتصادي لصالح القطاعات الخدمية على حساب القطاع الإنتاجي^(٥٤).

بل إن هيكل القروض الخارجية يعكس زيادة عبء الاقتراض لزيادة الوزن النسبي للقروض قصيرة الأجل وتسهيلات الموردين والقروض العسكرية، حيث نعدى نسبة ٤٧٪ من إجمالي القروض. وهذه القروض شروطها صعبة وفائدتها عالية، ففي ١٩٨٦/٦/٣٠ بلغت القروض قصيرة الأجل ٤,٨ بليون دولار من إجمالي القروض المدينة، وهي ٣٨,٤ بليون دولار أي بنسبة ١٢,٦٪، وهي تستخدم أساساً في تمويل السلع الاستهلاكية الضرورية بسعر فائدة القروض قصيرة الأجل في السوق العالمية. وبلغت القروض المتوسطة والطويلة الأجل - ٢٥ بليون.

أما تسهيلات الموردين فقد وصلت ٨,٦ بليون دولار بنسبة ٢١,١٪ من القروض المدينة وهي التسهيلات التي يقدمها الموردون ومضمونة من الحكومة، ويضاف لارتفاع الفائدة عبء التأمين على القرض. أما القروض العسكرية فقد وصلت إلى ١٠ بليون دولار منها ٤,٥ بليون للولايات المتحدة، ٣ بليون للاتحاد السوفيتي وحوالي ٢,٥ بليون لفرنسا وأسبانيا ودول أوروبية أخرى. والجملة أن نصف القروض تقريباً للتسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين والديون العسكرية ولهذا ارتفعت أعباء خدمة الدين عام ١٩٨٦ إلى ٤,٨ بليون دولار^(٥٥).

(٥٤) مجلس الشورى تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية - صناعة اتعنة رضا هلال ص ٧٠:٦٧ دار المستقبل العربي سنة ١٩٨٧.

(55) IMF. A.R.E. Staff Report for 1936 consultation - June 1986.

صناعة التبعية ص ٦٦ - ٧٠ رضا هلال.

وأصبحت مشكلة الاقتراض مشكلة هيكلية في الاقتصاد المصري . فاختلالات وتشوهات البناء الاقتصادي تؤدي إلى اللجوء للتمويل الخارجي ، وتكون النتيجة زيادة العجز الخارجي بتراكم أعباء خدمة الدين من أقساط وفوائد ، مما يؤدي إلى الاقتراض من جديد .

وأرقام الدين العام الخارجي متباينة لعدة أسباب :

- ١ - تباين أسعار الدولار في مصر ، فيحسبه البنك المركزي بـ ٧٠ قرشاً ومرة بحسب بـ ١٣٥ قرشاً ، وارتفع من أول يوليو سنة ١٩٩٠ إلى ٢٠٠ قرش .
- ٢ - عدم التفرقة أحياناً بين القروض المنفقة بالفعل والقروض المرتبط عليها .
- ٣ - عدم وجود مصدر واحد للمتابعة وتعدد جهات الاقتراض .

وبنسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج القومي نحصل على مؤشر هام لقدرة الدولة على السداد ، دون حدوث أزمات ، ولهذا ليس من الصعب على أمريكا سداد دينها الخارجي الكبير لأن ناتجها القومي كبير . فليست العبرة بقدر الدين ، وإنما بنسبته إلى الناتج القومي ، لنحصل على نسبة الدين للدخل الفردي ويؤدي هذا إلى تحديد مدى العبء .

وأعلنت وزارة الخزانة الأمريكية في ٤/٤/٩٠ أن الدين الداخلي العام تجاوز ثلثة آلاف بليون دولار نصيب كل فرد منه ١٢ ألف دولار ، وفي مصر وصل الدين الخارجي إلى حوالي ١٠٠٠ دولار لكل فرد . ولكن الدخل الفردي للولايات المتحدة يبلغ ٣٠ ضعفاً للدخل الفردي في مصر ، أى أن عبء الدين الخارجي بالدولار في مصر يمثل عشرة أمثال العبء المقابل على المواطن الأمريكي^(٥٦) .

وإذا استخدمنا مقياساً آخر هو نسبة أعباء خدمة الدين إلى حصيللة الصادرات . وهذه النسبة تبين قدرة الدولة على سداد أعباء خدمة الدين . فإذا انخفضت النسبة كانت الدولة قادرة ، وإذا زادت كانت في أزمة . ويقدر حد الخطر بنسبة تتراوح بين ٣٠-٣٥٪^(٥٧) .

(٥٦) المؤتمر الخامس والعشرين لخريجي المعهد القومي للإدارة العليا - د / إبراهيم حلمي عبدالرحمن ص ٣ مؤامرة الصمت عام ١٩٨٩ والأهرام ١٩٩٠/٤/٥ .

(٥٧) ديون العالم الثالث إلى أين؟ د / سعيد النجار - الأهرام ١٩٨٩/١٠/١٨ .

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (٥٨)

١٩٨٧	٨٧/٨٦	٨٦/٨٥	٨٥/٨٤	٨٤/٨٣	٨٣/٨٢	٨٢/٨١	٨١/٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	وحدة القياس	البيان
١ر١	١ر٠٠	١ر١	٢ر٣	١ر٧	١ر٨	٢ر٢	٣ر٠	٢ر٤	١ر٨	شهرًا	- المؤشرات الخارجية: عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
٣١ر١	٣ر٠٥	٣ر٠٢٨	٢٤ر١٣	١٦ر٨٢	١٥ر٢٥	١٣ر٧٢	١٣ر٠٤	١١ر٤١	٩ر٩٢	بليون دولار	الدين العام الخارجي غير المسدد والمدفوع
٦٦ر٧	٥٥ر٣	٥٣ر٥	٤٨	٤٤	٤٣	٤٤	٥٨	٦٤	٧		نسبة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الناتج القومي (%)
١٢ر٣	٢٥ر٤	٣٤ر١	٢٦ر٤	٢١	٢٢	٢	١٩	١٦	١٦		نسبة خدمات الدين العام الخارجي إلى الصادرات (%)
١ر٤٣	١ر٤٣	١ر٤٣	١ر٤٣	١ر٤٣	١ر٤٣	١ر٤٣	١ر٤٣	١ر٤٣	٢ر٥٥	بالدولار	سعر صرف الجنيه المصري

(٥٨) البنك الأهلي المصري الشهر الاقتصادي العدد ٣ مجلد ٤١ سنة ١٩٨٨ ص ٢٥٣
الأهرام ١٩٩٠، ٤، ٥ م.

.... غير متوافر

(أ) مثبته على أساس تكلفة عوامل الإنتاج لسنة ١٩٧٥.

(ب) مثبته على أساس أسعار ١٩٨٠/٧٩.

(ج) بأسعار عام ١٩٨٢/٨١.

(د) بأسعار عام ١٩٨٧/٨٦.

(هـ) اعتباراً من ١٩٨١/٨٠ على أساس (١٩٨٧/٨٦ = ١٠٠).

(و) تشمل الاستيراد بدون تحويل عملة.

(ي) لا يتضمن أرصدة الديون العسكرية، والقروض غير المستخدمة وقروض القطاع الخاص من الخارج.

تم احتساب المعادل بالجنبة المصري على أساس سعر مجمع البنك المركزي - الذي يعادل ١,٤٢٩

دولار أى ٧٠٠ جنبة حتى ١٩٨٩/٨/١٥.

فإذا علمنا أن سعر السوق المصرفية في ١٥/٨/١٩٨٩ هو ٢٥٦,٣٠ قرشاً للدولار فإن المعدلات تصل إلى:

$$\text{نسبة الدين العام الخارجى إلى إجمالى الناتج القومى } \% \text{ سنة } ١٩٨٨/٨٧ = \frac{٢,٥٦٣}{٧,٠٠} \times ٦٦,٢ = ٢٤٢,٣ \%$$

$$\text{نسبة خدمة الدين العام الخارجى إلى الصادرات } \% \text{ سنة } ١٩٨٨/٨٧ = \frac{٢,٥٦٣}{٧,٠٠} \times ١٢,٣ = ٤٥,٠ \%$$

وتقدر بعض المصادر أعباء خدمة الدين من ١,٨ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ٥,٥ مليار دولار في ١٩٨٦/٦/٣٠ .

ولم تستطع مصر أن تفى بأعباء خدمة الدين ولهذا اضطرت إلى الذهاب لنادى باريس لجدولة ديونها في سبتمبر عام ١٩٨٧ . واتفقت على ما يلى:
فيما يتعلق بالفترة من أول يناير ١٩٨٧ حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٨ .

تجرى إعادة جدولة الديون التجارية لهذه الفترة بنسبة مائة في المائة، وذلك فيما يتعلق بالقروض وفوائدها التى حان موعد سدادها في هذه الفترة ولم تسدد . وتقوم حكومة مصر بتسديدها على عشرة أقساط متتالية ومتساوية مرة كل ٦ شهور، على أن يبدأ سداد القسط الأول في أول مارس عام ١٩٩٣، وأن يكون القسط الأخير في ٣٠ سبتمبر عام ١٩٩٧ .

فيما يتعلق بالتأخرات حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ . تجرى إعادة تمويل الديون وفوائدها المستحقة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٦، التى لم تتم تسويتها، وتقوم حكومة مصر بتسديد هذه المبالغ على عشرة أقساط متساوية ومتتالية مرة كل ستة أشهر، على أن يكون القسط الأول في ٣١ ديسمبر عام ١٩٩١ - تاريخ نهاية السماح بالنسبة لهذه الفئة -، وأن يكون القسط الأخير في ٣٠ يونيو عام ١٩٩٦ (نهاية فترة التسديد)^(٥٩) .

والجدولة تبلغ قيمتها ٦,٣ مليار دولار وفائدة الجدولة تتراوح بين ٤٦٠-٤٧٠ مليون جنيه، وهامش إدارى تتراوح نسبته بين ٠,١٪ - ٠,٥٪،

(٥٩) النص الكامل للاتفاق - صناعة التبغ - رضا هلال ص ٢٤١ .

وإعطاء فترة سماح (٥ سنوات) ثم التسديد على أقساط نصف سنوية لمدة (٥ سنوات).

والحديث اليوم عن إعادة جدولة للديون من ١٩٨٨/٧/١ إلى ١٩٨٩/١٢/٣٠ وتقدر بـ ٤ مليار دولار أى أن أعباء خدمة الدين وصلت إلى أكثر من ١٠ مليار جنيه دولار في ثلاث سنوات.

(ومهما يكن من الأمر فلا يجب أن يتبادر للأذهان أن استخدام القروض العامة الخارجية استخداماً اقتصادياً سليماً أمر يتسم بالسهولة أو التلقائية، فلا مرأى من تقدير إنتاجية القرض الخارجى قبل عقده مشكلة يحيط بها كثير من الصعوبات والتقديرية والافتراضات والعلاقة الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية وغيرها من العوامل التى لا يتسع المجال لمناقشتها. كذلك فإن الدولة المقترضة قد تواجهها بعض المشاكل فى الأجل القصير، كحلول أجل السداد قبل أن تبدأ المشروعات التى مولها القرض فى الإنتاج بطاقتها الاقتصادية. وبالتالي عدم توافر عملة صعبة بالقدر الكافى لتسديد فوائد القرض وأقساطه، والاستمرار فى تمويل مشروعات التنمية وقد تتركز مواعيد فوائد أكثر من قرض خارجى فى فترة واحدة نتيجة عدم التنسيق فى آجال السداد)^(٦٠).

صندوق النقد الدولى:

إن صندوق النقد الدولى يعتبر بنك عالمى للائتمان قصير الأجل فهو:

- ١- يقدم لأعضائه قروضاً لمواجهة العجز المؤقت فى ميزان المدفوعات.
- ٢- تشترط الدول الدائنة لإعادة جدولة ديون أى بلد أن يتوصل الأخير إلى اتفاق مع صندوق النقد تدعى فيها لشروطه.
- ٣- أصبحت البنوك التجارية العالمية تفضل التعامل مع الدول التى توصلت إلى اتفاق مع الصندوق. وسلطة القرار داخل الصندوق تتركز فى المديرين التنفيذيين، وإن كان رسمياً يدار بواسطة مجلس المحافظين المستقل للدول الأعضاء من الحكومات، ولكنه مجلس صورى يجتمع مرة كل عام ويفوض سلطاته لمجلس المديرين.

ويتكون مجلس المديرين من مدير للصندوق ونائب و ٢٢ مديراً تنفيذياً، منهم ٧ مديرين يمثلون الدول دائمة العضوية (الولايات المتحدة - بريطانيا - ألمانيا الاتحادية - فرنسا - اليابان - الصين الشعبية - المملكة العربية السعودية). والباقون يتم انتخابهم بحيث يمثل كل منهم مجموعة دول. وتحتسب الأصوات على أساس حصة كل دولة في الصندوق وتمتلك الولايات المتحدة وحدها ١٩,٢٩٪ من إجمالي الأصوات، كما تمثل الدول الرأسمالية المتقدمة ٦٥,٥٪ من الأصوات.

وتظهر أهمية الصندوق اليوم في اشتراط الدول الدائنة الاتفاق مع الصندوق قبل جدولة الديون، ويتضمن برنامج التكيف الذي يشترطه الصندوق للاتفاق حرمة نمطية من السياسات لا تصلح للبلاد الفقيرة، وإن كانت تتفق مع أكاديميات الدول المتقدمة. لهذا لا تنتهى إلا بتتبع اقتصاديات الدول الفقيرة للدول الغنية.

وتتدرج العناصر التي يتكون منها برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى يمثل أساساً تجربة الثبیت في السبعينات تحت أربعة مجالات رئيسية،
نورد فيما يلى العناصر المحددة في هذه المجالات:

١ - الإصلاح الهيكلى:

- تعديل الهيكل التنظيمى للقطاع العام.
- القضاء على التشوهات السعرية، (مثلاً رفع سعر الطاقة).
- إعطاء اهتمام أكبر للزراعة.
- تشجيع الاستثمار الأجنبى.

٢ - السياسة المالية:

- تقليل نسبة عجز الموازنة (يرى صندوق النقد خفض العجز من ٥-٦ مليار جنيه وترى مصر من ٢-٢,٥ مليار جنيه).
- تخفيض الدعم.

٣ - السياسات النقدية والمالية:

- تقليل معدل التوسع في الائتمان.
- رفع أسعار الفائدة المحلية.

٤ - سياسات سعر الصرف والتجارة والديون :

- تخفيض قيمة الجنيه وتوحيد سعر الصرف وتعميمه .
- إلغاء اتفاقات التجارة والدفع .
- تحرير الاستيراد .
- تقليل الاعتماد على التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل .

ومعظم البلاد التي طبقت وصفة الصندوق شهدت قلاقل سياسية واجتماعية واسعة أفضت في النهاية إلى دكتاتوريات غالباً .

والواقع أن الاستيراد غير مرن فهو إما ضرورات أو مستلزمات إنتاج ، ورفع سعرها لن يقلل من استيرادها ، كذلك الصادرات غير مرنة لقلة الفائض وشدة منافسة الدول المتقدمة . كما أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى آثار سلبية على الاستثمار والتنمية .

فضلاً على أن خفض سعر الجنيه يؤدي إلى زيادة عبء المديونية الخارجية وخدمتها . وبالنسبة للتسعير والدعم ، فإن الوضع الاستثنائي لمصر يجعل ذلك على حساب الرعاية الاجتماعية لمحدودي الدخل : وليس معنى هذا أن يصل الدعم للأغنياء وإنما نبحث عن البديل المناسب .

وهذا يؤدي إلى جعل السوق المصري تابعاً للأسواق الأجنبية خصوصاً وأن معظمها يتحكم فيه شركات متعددة الجنسيات احتكارية .

وبالنسبة للقطاع العام فإنه ليس من السهل هكذا تصفية القطاع العام فمنه الاستراتيجي ومنه الضروري - ويترك مصر بدون قاعدة اقتصادية - وليس معنى هذا وجود قطاع عام غير ضروري .

أسباب الدين ونتائجها :

من أهم أسباب تزايد الدين الخارجي :

- ١ - انخفاض موارد مصر من حصيلة البترول منذ سنة ١٩٨٣ وقناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج ، مع حول موعد سداد أقساط سنة ١٩٨٦ مما أوجدت وضعاً سيئاً للاقتصاد . وقد خسرت مصرت في هذا العام ٢ بليون

دولار بصورة مباشرة بانخفاض حصيللة البترول، ٢,٨ بليون دولار بصورة غير مباشرة بانخفاض عائدات العاملين بالخارج والسياحة وقناة السويس، وفي نفس الوقت تلتزم بسداد ٤,٣ بليون دولار خدمة للدين سنة ١٩٨٦ .

٢ - أعباء حروب اليمن وحروب سنة ١٩٥٦، يونيو سنة ١٩٦٧، سنة ١٩٧٣ ودمار الحرب وزيادة الإنفاق العسكرى .

٣ - فى الوقت الذى أخذت فيه معدلات الاستهلاك العام والخاص فى الارتفاع إلى مستويات لم تعرف . من قبل، وذلك بفعل التطلعات والتحويلات والممارسات الاستهلاكية التى تعلمها أفراد الشعب المصرى بكافة فئاتهم خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادى المتسبب (٧٦-١٩٨٥) .

٤ - فساد التخطيط المركزى وما يصاحبه من مشاكل القطاع العام . وما تبعه من ارتجالية وتسبب وفساد لا مبالاة .

يذكر تقرير البنك الدولى فى ٥ اكتوبر سنة ١٩٨١ أن موارد مصر، من النقد الأجنبى من صادرات البترول وتحويلات المصريين فى الخارج وقناة السويس والسياحة، بلغت فى الفترة ما بين عامى ١٩٨١/٧٦ ما قيمته ٢٨,٥ بليون دولار، وإذا أضفنا إلى هذا ٢٠ بليون دولار استدانها مصر فى عقد السبعينات، تصل جملة الموارد المضافة إلى ٤٨,٥ بليون دولار . واستهلك ذلك كله من خلال تحويلات البنوك الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات والواردات الاستهلاكية الترفهية والسماحة^(٦١) .

٥ - تهريب رؤوس الأموال من عملة صعبة للخارج، والمضاربة بها على سعر العملة، والأراضى والعقارات، واستيراد الكماليات بل والمخدرات .

٦ - سهولة الحصول على الديون فى مرحلة زيادة فائض الدول النفطية .

٧ - إن جزءاً كبيراً من القروض يعود لدولته فى شكل دراسات جدوى وأتعاب جزاء والتزام بشراء سلع معينة والتحميل على سفن معينة ... الخ، خصوصاً إذا كانت هناك استفادة غير مباشرة للمفاوضين، حتى قيل بحق أن ثلثي

(٦١) صناعة التبعة - رضا هلال ص ١٩٧ .

المعونة الأمريكية يعود إليها ولا يبقى إلا الثلث، وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكلفة ما يسمونه قروضاً ميسرة^(٦٢).

٨ - سوء إدارة الدين، والتسرع في التعاقد عليه، وعدم استعمال جانب منه، وما يتلوه من تحمل تكلفة عمولة الارتباط حوالى ١/٣٪.

٩ - أخطاء السياسة الاقتصادية الممثل في تزايد العجز في الموازنة وزيادة النفقات على الإيرادات، والاستثمار على الإذخار، والأجور على الإنتاجية، على المستوى الداخلى، والعجز في ميزان المدفوعات على المستوى الخارجى.

١٠ - أسباب خارجية ممثلة في انخفاض أسعار المواد الأولية، وارتفاع أسعار فوائد القروض، وتعسف شروطها، وتحول شروط التبادل الخارجى ضد مصالح العالم الثالث. مثلاً ارتفع سعر القمح وانخفض سعر البترول.

رؤية فقهية:

(جاء في صحيح مسلم أن رسول الله ﷺ - استسلف من رجل بكراً، فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضى الرجل بكرته. فرجع إليه أبو رافع فقال: لم أجد فيها إلا خياراً ربيعاً. فقال: «أعطه إياه، إن خيار الناس أحسنهم قضاء»^(٦٣))

ومن حديث عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ - أمره أن يجهز جيشاً فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة^(٦٤).

عن إسماعيل بن إبراهيم عن عبد الله بن أبى ربيعة المخزومي عن أبيه عن جده: أن النبي ﷺ - استسلف منه، حين غزا حنيناً، ثلاثين أو أربعين ألفاً، فلما قدم قضاها إياه، ثم قال له النبي ﷺ -: «بارك الله في أهلك ومالك، إنما جزاء السلف الوفاء والحمد»^(٦٥).

(٦٢) ديون مصر وديون العالم - د / محمد محروس إسماعيل - كتاب الأهرام الاقتصادية ص ٨، ٩، ٣٠، ٣١ العدد ٢١ نوفمبر ١٩٨٩.

(٦٣) صحيح مسلم - ج ١ ص ٧٠٠.

(٦٤) إرواء الغليل ج ٥ ص ٢٠٧ - الألبانى وقال حسن الإسناد.

(٦٥) صحيح سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٥٥ الألبانى.

وأرسل رسول الله - ﷺ - إلى خولة بنت قيس فقال لها: «إن كان عندك تمر فأقرضينا حتى يأتينا تمرأ فنقضيك. قالت: نعم؟ بأبي وأمي أنت يا رسول الله» (٦٦).

ومن هنا نعلم صحة إقراض ولى الأمر من الرعية شرعاً، وأيضاً صحة الزيادة غير المشروطة للقرض عند القضاء.

وهناك ثلاثة شروط لابد أن تتوفر في سياسة الاقتراض:

- ١ - خلو الاقتراض من الربا، أى أن يكون القرض حسناً.
- ٢ - أن تكون الأمة قادرة على سداد هذه القروض في مواعيدها. وأن يحمى القرض من عامل التضخم بالإصدار النقدي لإحداث تآكل فيه، لأن ذلك من قبيل أكل المال بالباطل.
- ٣ - أن يراعى ترتيب الإيرادات في الإسلام، فلا يكون القرض إلا إذا خلا بيت المال وفتح باب التبرعات.

يقول الجوينى: (من الناس من ذهب إلى أن الإمام يأخذ ما يأخذه في معرض الاقتراض على بيت المال على كل حال، فإن ثابت مداره ومحاله تعين رد ما اقترض. والمقرض يطالبه.

وقال قائلون: إن عم بالاستيلاء مياسر البلاد، والمثربين من طبقة العباد: فلا مطمع في الرد والاسترداد، وإن خصص بعضاً لم يكن ذلك إلا قرصاً.

ونحن نذكر ما يتعلق به كل فريق، ثم نذكر مسلك التحقيق.

فمن قال: الإمام يستقرض، استمسك بأن أقدار الواجبات مضبوطة الجهات في قواعد الدين، ومذاهب المسلمين، وكان رسول الله - ﷺ - إذا أضاق المحاويج والفقراء، استسلف من الأغنياء، وربما استعجل الزكوات، فلو كان يسوغ الأخذ من غير اقتراض، لكان عليه السلام بيته ليقتمدى به من بعده عند فرض الإضافة. وربما تعلق هؤلاء بأن مأخذ الأموال لو تعدت الطرق المضبوطة، والمسالك الموضحة في الشريعة، لانبسطت الأيدي إلى الأموال، ويجر ذلك فتوناً من الخبال، ولم يثق ذو مال بماله لا في حاله، ولا في مآله، وهذا خروج عن ضبط الدين، وحل لعصام الإسلام عن أموال المسلمين.

(٦٦) نفس المصدر السابق نفس الصفحة.

والمرضى عندي أن ذلك جبن وخور، وذهول عن سنن النظر، فإن للإمام أن يأخذ من الجهات التي ذكرناها ما يراه ساداً للحاجة على ما قدمنا منهاجه، ولا يلزمه الاستقراض سواء فرض أخذه من معينين، أو من المياسير أجمعين، والدليل عليه أنا لو فرضنا خلو الزمان عن مطاع، لوجب على المكلفين القيام بفرائض الكفايات، من غير أن يرتقبوا مرجعاً، فإذا ولهم إمام فكأنهم ولّوه أن يدبرهم تعييناً وتبييناً، فيما كان فرضاً بينهم فوضي، ولولاه لأوشك أن يتخاذلوا، ويحيل البعض الأمر فيه على البعض، ثم تنسحب المآثم على كافةهم. والإمام القوام يدفع التخاذل والتغالب، ويحمل الأعيان على التناوب فيما على الكافة الخروج عن عهده.

والذي يوضح المقصد أنه لو استقرض، لكان يؤدي ما اقترضه من مال فاضل مستغنى عنه في بيت المال، وربما تمس الحاجة إلى ما يقدره في الحال فاضلاً، ثم يقتضى الحال استرداد ما وفيناه على المقرض، ويتدبر التدبير، فلا يزال في رد واسترداد وما أدى إلى التسلسل، فهو في وضعه لا يتحصل...

فهذا منتهى القول في هذا الفن.

وأنا أقول الآن: لست أمتنع الإمام من الاقتراض على بيت المال، إن رأى ذلك استجابة للقلوب، وتوصلاً إلى تيسر الوصول إلى المال، مهما اتفقت واقعة وهجمت هاجمة...

وما ذكره الأولون من استسلاف رسول الله ﷺ - عند مسيس الحاجات، واستعجاله الزكوات، فلست أنكر جواز ذلك، ولكن أجوز الاستقراض عند اقتضاء الحال، وانقطاع الأموال، ومصر الأمر إلى منتهى يغلب على الظن فيه استيعاب الحوادث لما يتجدد في الاستقبال (٦٧).

ويرى الغزالي ألا تستقرض الدولة إلا تأكدت من السداد في مواعده فيقول:

(فإن قيل: في الاستقراض غنية عن لمصادرة، واستهلاك الأموال. فقد كان النبي ﷺ - يستقرض إذا جهز جيشاً وافقر إلى المال. قلنا: نقل الاستقراض من النبي عليه السلام، ونقل - أيضاً - أنه كان يشير على مياسير أصحابه: بأن يخرجوا شيئاً من فضلات أموالهم، إلا أنهم كانوا يبادرون - عند إيمائهم - إلى الامتثال، مبادرة العطشان إلى الماء الزلال).

(٦٧) الغياني - الجويني ص ٢٧٤، ٢٧٩.

ولسنا ننكر الاستقراض ووجوبه - صار عليه إذا دعت المصلحة إليه، ولكن إذا كان الإمام لا يرجي انصباب مال إلى بيت المال يزيد على مؤن العسكر ونفقات المرتزقة في الاستقبال، فعلى ماذا الاتكال في الاستقراض مع خلو اليد في الحال وانقطاع الأمل في المال؟ نعم، لو كان له مال غائب أو جهة معلومة تجرى مجرى الكائن الموثوق به، فالاستقراض أولى^(٦٨).

وكذلك يرى الشاطبي أن: (الاستقراض في الأزمات إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل ينتظر أو يرجي، وأما إذا لم ينتظر شيء وضعفت وجوه الدخل بحيث لا يغني كبر شيء، فلا بد من جريان التوظيف)^(٦٩).

صكوك التمويل:

يتساءل أستاذ في المالية العامة فيقول: (كلنا نعرف أن الإسلام لم يحرم القرض أو الاقتراض، ولكن موقف الإسلام من السياسة الائتمانية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بموقفه من الربا أو ما نسميه في كتب الاقتصاد بفوائد القروض. أما موقف الإسلام من الربا فلا يحتاج إلى تذكير أو إيضاح. فهذا كتاب الله تعالى قد حرم الربا تحريماً شديداً ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾^(٧٠).

وهنا يثار جدل مفتعل حول المعنى المقصود في القرآن بكلمة الربا ونعود إلى القرآن، ذلك الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، لنحسم هذا الموضوع، فلا نجد أثراً لكلمة الربا الفاحش، ونجد أن كلمة الربا تنصب يقيناً على أي مبلغ زائد عن أصل القرض يستوى في ذلك أقل القليل أو أكثر الكثير. ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين. فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾^(٧١).

ويرجع السبب في تحريم الربا في الشريعة الإسلامية إلى شيء واحد - كما هو الشأن في كل قضية من قضايا الإسلام - وهو سعادة الإنسان جماعة وأفراداً. لذا

(٦٨) شفاء الغليل - الغزالي ص ٢٤١، ٢٤٢ مطبعة الإرشاد بغداد سنة ١٣٩٠ هـ.

(٦٩) الاعتصام الشاطبي ج ٢ ص ١٢٢، ١٢٣.

(٧٠) سورة البقرة: آية ٢٧٥.

(٧١) سورة البقرة: آية ٢٧٨، ٢٧٩.

ينصب هذا التحريم أساساً على ما نسميه بلقروض الاستهلاكية، أى القروض التى تعقد بين الأفراد بغية أن يقوم المقترض باستخدام مبلغ القرض فى أوجه استهلاكية. أما إذا كان المقترض يغبى استثمار هذا القرض فى نواحي الاستثمار المختلفة، كان لصاحب المال الخيار بين أن يتم القرض أو يشارك الطرف الآخر فى نتيجة استثماره، بشرط المشاركة فى المكسب والخسارة على السواء.

إلى هنا ولا خلاف ولا تعقيد، ثم يأتى استخدام الدولة للقروض فيزداد الأمر تعقيداً. فهل يختلف موقف الإسلام عند معالجة موضوع القروض العامة؟ وهل ينطبق حكم الربا على أصحاب السندات الحكومية؟ وهل يمكن تطبيق مبدأ المشاركة فى الربح والخسارة فى مشروعات الدولة؟ حقاً قد يكون من الممكن تطبيق هذا المبدأ فى بعض المشروعات الحكومية التى يكون لها الصبغة التجارية، ولكن ما هو الوضع إذا كانت الدولة تقترض للقيام بأعمال.. كاندفاع ورصف الطرق.. الخ؟ وهل يمكن عملياً أن تنجح الدولة فى وقتنا الحالى فى الحصول على قروض لا يزيد سعر الفائدة فيه على صفر%؟ وما هى البدائل؟^(٧٢).

وكانت إجابة تساؤله فيما استحدثت فى مصر تحت عنوان صكوك التمويل .

ويعتمد سوق رأس المال فى توفير التمويل اللازم على أسلوبين :

١ - السندات : والقانون المدنى سنة ١٩٤٧ لا يسمح بفائدة أكثر من ٧٪ .

٢ - الائتمان : وهو بطبيعته قصير الأجل .

والإحتياجات المتوسطة والطويلة لا تتناسب معها مدخلات قصيرة الأجل أمام مخرجات طويلة الأجل .

وواضح هذا من تعثر الشركات التى اعتمدت عليه وبدأت باقتراض أضعاف رأس المال ثم انتكست حين بدأ دفع خدمة الدين .

ولقد استحدثت المقنن لأول مرة بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ نوعية جديدة من التمويل لشركات توظيف الأموال وصكوك التمويل للشركات المساهمة، وهى ذات عائد متغير ويعتبر الخبراء ذلك قانوناً قومياً .

(٧٢) مبادئ الاقتصاد العام - د / حامد عبدالمجيد دروز ص ٢٢٣، ٢٢٤ .

ولأول مرة يدخل سوق التمويل في مصر الذى يعتمد على الائتمان والسندات .
نظام بين على المشاركة في سوق المال ، وترك القانون المرونة لهذه الصكوك :

- ١- فمن حيث المشاركة: متعددة أو محددة .
- ٢- من حيث الاسترداد: استرداده أو تحويله لسهم (القطاع العام) .
- ٣- من حيث المدة: قصيرة أو متوسطة أو طويلة .
- ٤- من حيث العائد: شهرى أو سنوى أو في نهاية المدة .
- ٥- من حيث الجهة: قطاع عام أو قطاع خاص .
- ٦- من حيث التداول: القيد أو عدمه بالبورصة ، بعكس السندات بالنسبة للقطاع الخاص ، أما العام فليس من حقه إصدار السندات .
- ٧- التمويل: جزئى أو هيكلى .

وبهذا تستطيع الدولة في المشاريع ذات الصبغة التجارية أن تسد عملية التمويل بطريق صكوك التمويل .

وبالطبع تكون هذه الصكوك موجهة لتحديد المشروع معين لتشارك في نتيجة أعماله ، ويتم طرحها عن طريق سوق المال وتداول في سوق الأوراق المالية .

- ولهذا مزايا كثيرة منها :
- ١- يمكن استخدام أصحاب صكوك التمويل ، عن طريق الجمعية العمومية ، للرقابة ومناقشة السياسة ، فنضمن بحرصهم على ما لهم تصويب مسار القطاع العام .
 - ٢- يمكن إعطاؤهم الخيار لتحويل صكوك التمويل إلى أسهم مما يوفر سيولة للدولة للقيام بمشاريع أخرى ويقلل من أعبائها .
 - ٣- استبدال أسلوب المشاركة بديلاً عن الربا ، يرفع عن المشروع عبء دفع مبالغ بالدين إذا كان ربحه أقل أو حقق خسارة ، وهذا يخفف كثيراً من مشاكل الدين العام .
 - ٤- يقبل الناس على هذا إذا ما توفرت الجدية ، لأن ذلك يعتبر وسيلة جيدة وحلال لاستثمار أموالهم . مما يوجد عندهم دافع حقيقى لإخراج مكنتراتهم .
 - ٥- بلا شك سيجد صاحب الصك ميزة في المساهمة في حصة من رأس مال مؤسسة ، ولو عن طريق التمويل ، وهو حقاً يتخوف من السندات بربا التي يأكلها التضخم ، وتهدد السياسات المالية العشوائية بأزمة مالية تعصف بها .

التبرعات :

إن باب الصدقة التي حث القرآن الناس عليها وانتظار الجزاء في الآخرة مورد آخر غاية في الأهمية .

يقول الجويني : (والأقاصيص المشهور في ذلك بالغة مبلغ التواتر . وكانوا -رضي الله عنهم- يتبادرون ارتسام مراسم الرسول عليه السلام على طوعية وطيب أنفس ، ويزدحمون على امتثال الأوامر حائزين به أكرم الوسائل ، ازدحام المهيم العطاش على المناهل ، وكانت مبادئ إشاراته أنجع في قلوب الناس ، من سيوف أهل النجدة والبأس في أهل العناد والشراس)^(٧٣) .

وختاماً :

إن هذا الموقف الصعب أمام المالية المصرية ، بين خيار تنمية ورعاية الشعب من جهة ، وشروط الدول الدائنة وصندوقها لسداد الديون من جهة ، لا حل له بالأدوات والسياسات الوضعية .

والإسلام يستطيع أن يمد يد العون للأمة إذا أطاعت ربها ونفذت أوامره واجتنبت نواهيه . ولسنا هنا في موقف وعظ فالأمر خطير .

نقدم خطة من واقع الدراسة السابقة تحقق التنمية وتسدّد الدين في آن ، هذه الخطة تعتمد على دعامتين :

الأولى: إلغاء الدعم بشرط تطبيق جدّى للزكاة ، بعد دراسة متأنية للحصول وأساليب الرعاية ، وهذا لا شأن له بحصيلة الضرائب من جهة لأن أوعية الزكاة غير أوعية الضرائب غالباً . وهذا وحده يوفر على الدولة دعماً يزيد عن ١٠ مليار جنيه ، ويحقق وصول الرعاية للفقير ، ولكن بشرط أن تكون للزكاة ميزانية مستقلة ، ويتبع ضوابطها وأهمها المحلية ، ويختار لها الصالحين من العباد .

الثانية: يعطى الضوء الأخضر لأسلوب المشاركة الإسلامي في مقابل الأسلوب الربوي ، أى الدعم المقتنع للأسلوب المصرفي الإسلامي ، والتوعية به لأن هذا يجنب الأمة سلبيات ارتفاع الربا على الاستثمار والتنمية ، ويستجيب لرغبة جماهيرية في العائد الحلال . خصوصاً وقد شرع لذلك بصكوك التمويل .

(٧٣) النيان الجويني ص ٢٨٠ .